الاحيان، فضلاً عن التأثيرات النفسية والاهانات التي توجه للسكان، حيث يهان الاباء ويضربون امام ابنائهم وزوجاتهم. وكل ذلك خلق مناخاً من عدم الامان لكل فلسطيني في الجنوب[١٣].

عملت سلطات الاحتلال على تشجيع النزاعات الداخلية في الجنوب، مستغلة من اجل ذلك اية خلافات سياسية او تناقضات طائفية. وادارت السلطات لهذا الغرض لعبة مركبة؛ ففيما انطلقت الميليشيات الكتائبية في اعمالها الموجهة ضد الفلسطينيين من اغتيالات ونسف وتهديد وضغوط للحرمان من فرص العمل. وفيما تم ذلك كله باشراف قوات الاحتلال وتحت سمعها وبصرها، تظاهرت هذه السلطات بعدم الرضى عن ما تقوم به الميليشيات وقدمت عروضاً للفلسطينيين بالمساعدة على حمايتهم. وفعلت سلطات الاحتلال ذلك لكي تمدّ اقنية نفوذها وسط التجمعات الفلسطينية في الجنوب وتجند العملاء وتجعل لهم شيئاً من النفوذ. ومع اتساع حملة الملاحقة الكتائبية ضد الفلسطينيين، الموازية لحملات الملاحقة الاسرائيلية، وصل الامر حدّ تنظيم ما امكن وصفه بالمجزرة التي تجري ببطء[١٤]. وازداد اضطراب الامن والاحساس الفلسطيني بانعدامه.

كذلك ركزت سلطات الاحتلال على تجنيد العملاء من بين الفلسطينيين، وايجاد المتعاونين معها. وفضلاً عن اللعبة الامنية، حصرت السلطات تقديم الخدمات المدنية والاجتماعية بهؤلاء العملاء والمتعاونين، بما في ذلك المراجعات بشأن المعتقلين والافراج عنهم. ومن ابرز المؤسسات التي نشأت في ظل هذا الوضع اثنتان:

الاولى، هي اللجنة الاجتماعية الانسانية، وهي تجمع استغل الظروف المعيشية والاجتماعية التي نجمت عن الغزو الاسرائيلي، فقدم نفسه بوصفه اداة انقاذ ومعونة تحت شعار منع المزيد من التدهور في الاوضاع[١٥]. وتولت اللجنة بتسهيل من سلطات الاحتلال حل بعض المشاكل التي يعاني منها الفلسطينيون، من ذلك اطلاق سراح عدد من المعتقلين واعادة فتح المدارس والاشراف على توزيع المساعدات. وقد بدأ عمل هذه اللجنة في مخيم عين الحلوة المتاخم لمدينة صيدا على امل ان يمتد الى تجمعات اخرى، غير انها عجزت عن مدّ نشاطها الى خارج هذا المخيم. ورغم كل التسهيلات التي قدمتها لها سلطات الاحتلال لتحقيق سمعة شعبية لها، ظلت اللجنة اسيرة العزلة، ولم تتمكن من ثني الجمهور الفلسطيني عن ولائه الوطني لمنظمة التحرير. حتى ان هذه اللجنة التي انشئت لتكون تجربة اولية للقيادة البديلة لم تجروء ان تتخذ موقفاً علنياً ضد منظمة التحرير.

والثانية، هي مؤسسة الحرس الوطني وهو بمثابة ميليشيا محلية سلحتها سلطات الاحتلال على غرار مسلحي روابط القرى في الضفة الغربية. السبب المعلن لانشاء الحرس الوطني هو ان يتولى الفلسطينيون حماية انفسهم ضد مطاردة الكتائب لهم. الا ان هذا الحرس الموصوف بالوطني لم يقدم اية حماية فعلية في هذا المجال. بل ظهر ان المهمة الفعلية له، كما كشفت عنها تصريحات لمسؤوله عبدالله ناصر، هي «الاستعداد للقتال ضد م.ت.ف ولطردها من لبنان»[١٦]. وقد عملت عناصر الحرس الوطني عامة في المساعدة على اعتقال العناصر الوطنية ومنع التحركات الجماهيرية وجمع المعلومات لصالح مخابرات اسرائيل واشاعة اجواء الرعب والارهاب في صفوف الفلسطينيين.

سياسة المقاومة تجاه الفلسطينيين في الشمال والبقاع

استمرت المقاومة الفلسطينية بالتمتع بشيء من حرية الحركة في هاتين المنطقتين وانعكس هذا على اوضاع المدنيين الفلسطينيين فيهما. وقد بقي لهم مركز قيادي، ولم يخضعوا للقهر